منظمة أوبك قللت شحناتها إلى الولايات المتحدة

«FXTM»: النفط الأميركي يصعد فوق 50 دولارًا للبرميل

قال محلل الأبحاث في FXTM لوكمان أوتونجا: حامت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوياتها في شهرين فوق مستوى 50 دولارًا خلال جلسة التداول اول امس الثلاثاء بعد أن قللت منظمة أوبك شحناتها إلى الولايات المتحدة وحددت موعدًا للاجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة الامتثال لاتفاق خفض الإنتاج. وكان تفاؤل منظمة أوبك حول الاتفاق الحالي لخفض الإنتاج قد شجع ثيران النفط على الهجوم بقوة كما أن ضعف الدولار الأمريكي يواصل دعم التحرك الصعودي للسلعة. وعلى الرغم من أنه يتم تداول الأسعار حاليًا بالقرب من أعلى مستوياتها في شهرين، ولكن المخاوف بشأن تخمة المعروض ما تزال موضوعًا مقلقًا وهو ما من شأنه أن يثير الشكوك حول مدى قدرة الارتفاع الحالي على الاستمرار. ومن المنظور الفني، سجل خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعًا مذهلا من مستوى 45.50 دولارًا الأسبوع الماضي لتصل الأسعار حاليًا إلى حوالي 50 دولارًا. ومن المنتظر أن يؤدي الاختراق والإغلاق الحاسم فوق مستوى 50 دولارًا لتشجيع الثيران على استهداف مستوى 52 دولارًا.

هبط الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوياته في 14 شهرًا أمام سلة من العملات العالمية خلال جلسة التداول اليوم الثلاثاء

لوكمان أوتونجا

حيث يخيم الغمام على احتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية مرة أخرى في الأشهر المقبلة بسبب التوترات السياسية في واشنطن. ويذكر أن المعنويات تجاه الدولار الأمريكي الضعيف قد أصبحت منخفضة بالفعل وسط هذا الغموض الذي منح البائعين فرصة لمهاجمة العملة الخضراء يوم الاثنين في أعقاب إقالة مدير الاتصالات في البيت الأبيض أنتوني سكاراموتشي بعد أقل من 10 أيام من توليه مهام منصبه. وبما أن عدم الاستقرار السياسي في واشنطن يقلل من ثقة المستثمرين في مقدرة ترامب على المضي قدمًا في الإصلاحات الضريبية والحوافز المالية التي كانت تراهن عليها الأسواق بشدة، سيظل الدولار الأمريكي معرضًا لتكبد المزيد من الخسائر.

ومن المؤكد أن هذا العام كان عامًا عصيبًا وقاسيًا على الدولار الأمريكي حيث سجل في شهر يوليو خامس انخفاض شهري على التوالي. ومع بداية التداول في شهر أغسطس، من المرجح أن تؤدي المخاطر السياسية والقلق بشأن التضخم الذي ما يزال منخفضًا بشكل متصلب في الولايات المتحدة لإلقاء مزيد من الضغوط على الدولار الأمريكي مما سيقود في نهاية المطاف إلى تعرض الدولار الأمريكي لمزيد من الضعف أمام العملات الرئيسية الأخرى.

ونظرًا لأن الدولار الأمريكي يحاول جاهدًا تضميد جراحه، من المنتظر أن يوجه المستثمرون اهتمامهم إلى تقرير الوظائف غير الزراعية الأمريكية الذي سيصدر يوم الجمعة المقبل من أجل الحصول على مزيد من المعلومات عن صحة الاقتصاد وقوة العمل في الولايات المتحدة. ومن المنظور الفني، يتحرك مؤشر الدولار الأمريكي بشكل هبوطي جدًا على الرسم البياني اليومي. ومن المنتظر أن يؤدي استمرار الانخفاض أدنى من مستوى 93.00 لتشجيع زيادة الهبوط نحو مستوى الدعم عند 92.00.

زيادة مرتقبة في أعداد الزوّار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي إلى قبرص

ارتفاع عدد السائحين في قبرص

كشفت منظمة السياحة القبرصية CTO))، المسؤولة عن تنظيم الفعاليات السياحية والحملات الترويجية ضمن جمهورية قبرص، عن قيام الجزيرة المتوسطية بإطلاق سلسلة من التحضيرات لاحتضان التدفق المتزايد في أعداد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي خلال أيام عيد الأضحى القادم في سبتمبر.

وتأتي الزيادة المتوقعة في عدد الزوّار الإقليميين على خلفية النمو الملحوظ في نسبة الوافدين من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي سجلّتها وزارة المالية القبرصية خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن تقارير الوزارة زيادةً في نسبة الزوّار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 23.3% ما بين شهري يناير ويونيو مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2016. وكان للوافدين من الإمارات العربية المتحدة النصيب الأكبر من نسبة هذه الزيادة، حيث تجاوز عددهم أكثر من نصف عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر الستة الماضية، كما بلغت الزيادة أقصاها خلال شهر يونيو الذي سجّل ارتفاعاً سنوياً في عدد الزوّار القادمين من الإمارات العربية المتحدة بنسبة 72.8%.

وقد بلغ العدد الإجمالي لزوار قبرص 1،463،206 زائراً خلال النصف الأول من هذا العام، مسجلاً زيادةً ملحوظة بواقع 16.6% مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2016، علماً أن السيّاح المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي شكلوا نسبةً تجاوزت 1% من إجمالي عدد سيّاح الجزيرة خلال شهري يناير ويونيو.

وتعليقاً على هذه النتائج المبشّرة، صرّح السيد مارينوس مينيلاو، المدير العام بالإنابة لدى منظمة السياحة القبرصية: "تواصل قبرص جهودها الرامية إلى توفير طيف واسع وغنيّ من التجارب السياحية المميّزة للزوّار، إذ تحفل الجزيرة المتوسطية بتاريخ عريق وثقافة متنوعة، ما يجعلها وجهةً رائعة تستقطب أعداداً متزايدة من الزوار كل عام، وتبشرنا نتائج النصف الأول من هذا العام بمؤشرات إيجابية خلال الأشهر القادمة، لاسيّما مع الارتفاع المذهل وغير المسبوق في عدد الزوار خلال الشهر السادس من هذا العام".

ويشار إلى أن قبرص تشكّل ملاذاً ساحراً يستقطب آلاف الزوّار من دول مجلس التعاون الخليجي طوال العام، بفضل أجوائها المعتدلة اللطيفة التي تقارب الـ30 درجة مئوية، وأجواء الحياة الهانئة على أرضها، بالإضافة إلى الأطباق الطازجة التي يزخر بها المطبخ القبرصي، والعديد من الفعاليات الصيفية المنعقدة في مدينة بافوس الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي، والتي توّجت كعاصمة للثقافة الأوربية لعام 2017.

الاحتياطي الأجنبي في مصر يسجل أعلى مستوى منذ 7 سنوات

واصل احتياطي النقد الاجنبي ارتفاعه في مصر ليصل إلى 36،036 مليار دولار بنهاية يوليو، مسجلا أعلى مستوى منذ سبع سنوات، بحسب بيان للبنك المركزي.

وافاد البيان "تعد هذه المرة الأولى التي يتخطى فيها ذلك الرقم أعلى مستوى وصل إليه في نهاية ديسمبر 2010 وقدره 36،005 مليار دولار".

وسجل الاحتياطي 31،3 مليار دولار في يونيو.

وكان الاحتياطي الاجنبي تراجع بعد انتفاضة 2011 التي اطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك، بسبب الاضطرابات السياسية والامنية في البلاد ليصل الى 13،5 مليار دولار في فبراير 2013.

وتعاني مصر التي تعتمد بشكل كبير في غذائها على الواردات من مشكلات اقتصادية وازمة في العملة الاجنبية خصوصا مع تراجع السياحة وانخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وفي نوفمبر الماضي، قرر البنك المركزي تعويم الجنيه ليرتفع الدولار من 8،8 جنيهات قبلها الى حوالى 18 جنيها اليوم.

وكان قرار تعويم الجنيه جزءا من برنامج للاصلاح الاقتصادي وضعته الحكومة وحصلت بموجبه على قرض بقيمة 12 مليار دولار على ثلاث سنوات من صندوق النقد الدولي.

واضافة الى تعويم الجنيه، يتضمن برنامج الاصلاح خفض دعم المحروقات وفرض ضريبة للقيمة المضافة.

وحصلت مصر في نوفمبر الماضي على 2،75 مليار دولار دفعة اولى من شريحة القرض الاولى البالغة 4 مليارات دولار.

وفي 14 يوليو وافق الصندوق على منح مصر الدفعة الثانية من القرض البالغة 1،25 مليار دولار.

المركزي المصري

الصادرات.. البديل الصعب لنفط الجزائر

لا تزال مصطلحات التصدير والتوجه نحو الأسواق الأفريقية، تملأ خطابات الحكومة الجزائرية منذ بداية الأزمة المالية، كحلٍ بديل عن أموال النفط المتهاوية.

وكثيرا ما أضافت نفس الحكومة في خطاباتها بأن الجزائر خطت خطوات عملاقة في مجال ترقية التصدير، إلى أن جاءت ساعة الحسم وجاءت معها الأرقام التي تؤكد أو تنفي الخطاب الرسمي.

فأرقام الجمارك الجزائرية التي تتعلق بالنصف الأول من السنة الجارية توضح الهوة الشاسعة بين خطابات الحكومة والواقع، فالصادرات خارج المحروقات ظلت هامشية لم تتجاوز 952 مليون دولار أي بحصة 6.25% من إجمالي الصادرات، مقابل 896 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية.

وتتشكل هذه الصادرات حسب أرقام الجمارك الجزائرية من منتجات نصف مصنعة بقيمة 691 مليون دولار ومنتجات غذائية بـ189 مليون دولار ثم منتجات خام بـ34 مليون دولار فالتجهيزات الصناعية بـ29 مليون دولار، بينما استقرت قيمة الصادرات من السلع غير الغذائية عند 9 ملايين دولار.

وفي تعليق على البيانات الرسمية، قال أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة الجزائر كمال رزيق، إن "هذه الأرقام ضئيلة، مع العلم بعض ما صدرناه من مواد غذائية استوردنا المواد الأولية التي تصنع بها كالعجائن". وأضاف نفس المتحدث لـ"العربي الجديد"، أن "التصدير أصبح عنوانا براقا، كما كان عليه الحال مع تنويع الاقتصاد الذي ملأ خطابات الحكومة من قبل، لكن الأهم الآن ما هي الأشياء التي يمكن أن نصدرها لم نراها، ورأتها الحكومة حتى تتباهى بتحقيق خطوات في سبيل ترقية الصادرات".

ويرى رزيق أن الجزائر شهدت بعض التناقضات في مجال التصدير، منها إعادة تصدير منتجات تم استيرادها ضمن سلسلة إعفاءات ضريبية تحصل عليها مستوردوها، ما يعني أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تخسر أموالا عند التصدير.

وكانت الحكومة الجزائرية تراهن على رفع مساهمة عمليات التصدير خارج المحروقات لتعويض عائدات الذهب الأسود التي فقدت الثلث من حجمها في السنوات الأخيرة، ولتحقيق هذا الرهان وضعت الحكومة الجزائرية المنتجات الزراعية والصناعات الإلكترونية نحو السوق الأفريقية في مقدمة اهتماماتها، إلا أنه ومع مرور الأيام بدأت شعلة الطموح تنطفئ تدريجيا.

دبي تسن قواعد للتمويل الجماعي دعما للشركات الصغيرة

سنت دبي قواعد للتمويل الجماعي بهدف مساعدة الشركات الصغيرة والناشئة في تدبير التمويل من مصادر بديلة. استحدثت الجهات التنظيمية في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا قواعد للتمويل الجماعي الذي تزداد أهميته كمصدر سيولة مهم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقالت سلطة دبي للخدمات المالية في بيان إنها وضعت إطارا للقروض واستثمارات التمويل الجماعي بما يوفر الحوكمة لشركات التكنولوجيا المالية والحماية لعملائها. تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 85 بالمئة من الشركات في الإمارات العربية المتحدة وتسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوظف أكثر من نصف قوة العمل بالإمارات.

سوفت بنك اليابانية ترغب في استثمار ملياري دولار في فليبكارت

قال مصدر مطلع إن سوفت بنك اليابانية لا تزال مهتمة بشراء حصة في فليبكارت الهندية للتجارة الإلكترونية حيث تجري محادثات لاستثمار ما يصل إلى ملياري دولار من خلال صندوقها فيجن.

كانت سوفت بنك تأمل في الاستحواذ على حصة كبيرة في فليبكارت من خلال صفقة تبادل أسهم بين فليبكارت ومنافستها المحلية الأصغر حجما سنابديل التي تعد المجموعة اليابانية أكبر مساهم فيها. لكن الخطة انهارت أمس الإثنين حينما قالت سنابديل إنها قررت الاستمرار كشركة مستقلة وأنهت جميع المحادثات المتعلقة بصفقة البيع.

سوفت بنك اليابانية تستثمر في فليبكارت

وقالت ثلاثة مصادر إن ماسايوشي سون مؤسس سوفت بنك لا يزال يريد الاستثمار في فليبكارت من خلال صندوق فيجن. وقال المصدر الأول إن هناك محادثات جارية بخصوص استثمار ما يصل إلى ملياري دولار وإنه يمكن إبرام صفقة بين سوفت بنك وفليبكارت في غضون شهر.

وقال أحد المصادر إن الاستثمار المزمع لصندوق فيجن لا يعتمد على صفقة بين سنابديل وفليبكارت. وطلبت جميع المصادر عدم الكشف عن هويتها لأن المحادثات غير علنية. وامتنعت فليبكارت، أكبر منافس لأمازون.كوم في الهند، عن التعليق على المسألة. وقالت بلومبرج في وقت سابق اليوم إن صندوق فيجن قد يستثمر ما بين 1.5 مليار ومليارى دولار في فليبكارت.

استقبلت نحو 3.5 مليون سائح وفق بيانات رسمية

السياحة التونسية تحقق نصف أهدافها

حقّقت السياحة التونسية نصف الأهداف المرسومة لهذا العام باستقبال نحو 3.5 ملايين سائح وفق بيانات رسمية كشفت عنها وزيرة السياحة، سلمى اللومي.

ووضعت وزارة السياحة هذا العام هدفاً لبلوغ 7 ملايين سائح على مدار السنة كخطوة أولى نحو استرجاع أرقام ما قبل 2011.

وقالت وزيرة السياحة في تصريح نقلته وكالة الأنباء الرسمية "وات" إن تونس تمكنت من استرجاع الأسواق التقليدية على غرار السوق الفرنسية التي تحتل المرتبة الأولى، مبرزة دور رفع بريطانيا قيود سفر رعاياها إلى تونس، ما زاد من وضع هذه الوجهة ضمن البرامج السياحية البريطانية.

ومباشرة إثر رفع بريطانيا حظر السفر على رعاياها إلى تونس أعلنت شركة توماس كوك العالمية استئناف رحلاتها نحو الوجهة التونسية، ما ولد موجة من التفاؤل لدى مهنيي السياحة.

وأعلن الرئيس التنفيذي لشركة توماس كوك للسياحة، بيتر فانكهاوزر، قبل أيام أن الشركة سوف تستأنف رحلاتها السياحية إلى تونس، مشيرا إلى أن قرار الحكومة البريطانية كان غير متوقع وهو إيجابي لتونس ولقطاع السياحة.

وأضاف فانكهاوزر، أن وزارة الخارجية توصلت إلى نتيجة مفادها أن السفر إلى تونس آمن مجدداً. وقال: "ليس لدينا أي برنامج للشتاء لذلك نعد عرضًا جيداً للغاية لتونس وسيستغرق هذا بعض الوقت. أعتقد أننا سنبدأ خلال موسم الشتاء أو الأرجح بحلول الربيع".

ويعتبر مهنيو السياحة أن قطاعهم لم يقطع إلا نصف المشوار نحو التعافي الكلي، مؤكدين أن الجهود التي بُذلت على امتداد السنوات الماضية لن تؤتي أكلها قبل عام 2018.

ويوصي مهنيو السياحة بعدم التقيد بالأسواق التقليدية التي أثبتت تأثرا كبيرا بالأزمات التي مرت بها البلاد والتوجه نحو الأسواق الأسيوية ذات القدرة الإنفاقية العالية على غرار السوق الخليجية والصينية.

حققت السياحة التونسية نصف اهدافها

ولمزيد من التعريف بالسوق التونسية، أطلقت وزارة السياحة بوابة ترويج بتسع لغات تتولى توفير المعلومات بشأن مختلف المهرجانات.

وقال المستثمر في القطاع السياحي سهيل خليل، إن السياحة التونسية لم تواكب التطورات في محيطها المتوسطي، ما جعلها شديدة التأثر بالأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد، في المقابل لا تتأثر وجهات منافسة لها بنفس الدرجة رغم أن هذه البلدان شهدت أحداثا إرهابية لا تقل عنفا عمل حصل في تونس.

وأضاف خليل في تصريح لـ"العربي الجديد" أن المهنيين يتحملون المسؤولية الكبرى في النتائج التي يحققها القطاع لأن الحكومة لا تستطيع إجبارهم على تحسين خدماتهم أو تنويع العرض، مشيرا إلى أن تونس إلى اليوم لم تستفد سياحيا من مهرجان قرطاج على سبيل المثال.

وأشار المتحدث إلى أن المهرجانات الدولية والعالمية تتحول في بلدان أخرى إلى عناصر دعم للسياحة، مؤكدا أن المهنيين بإمكانهم التنسيق مع وزارة الثقافة لاستضافة نجوم عالميين قادرين على جلب السياح.

واعتبر أن الثقافة والسياحة لا يتجزآن، مستشهداً بمهرجانات مماثلة حولت المدن التي تستضيفها إلى وجهات سياحية عالمية على غرار مهرجان "كان" ومهرجان موازين بالمغرب.

ومثل مهرجان الجاز بمدينة طبرقة على الحدود الجزائرية العائد بعد انقطاع دام أكثر من 6 سنوات، نقطة ضوء في جلب السياح للمدينة، حيث حققت الفنادق بالمدينة نسبة إشغال قاربت 100%، فضلا عن استقبال رحلات مباشرة إلى مطار طبرقة (مغلق منذ سنوات) مباشرة من فرنسا بمناسبة المهرجان الذي استضاف نجوما عالميين في موسيقى الجاز والبلوز.

تأميم فرنسا «المؤقت» لأحواض بناء السفن في سانت- نازير يغضب الجار الإيطالي

تُذكّر سنة 1981، بالنسبة لشخصية سياسية فرنسية، مثل وزير الاقتصاد الحالي، برونو لومير، بموجة التأميمات (التي يمقتها اليمين) التي قام بها الرئيس الفرنسي الاشتراكي، فرانسوا ميتران، بعد وصوله للسلطة في العام ذاته.

ولأن الواقع عنيدٌ، كما يقال، فقد وجد الوزير نفسَه، وحكومته، مضطرَّيْن لتأميم "مؤقت"، لحوض بناء السفن في سانت–نازير، الذي يشغل أكثر من 7000 عامل وتقني.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الفرنسية، قبل الإعلان عن التأميم، كانت تملك 33% من (STX France)، وهي الشركة المشغلة للحوض وتمتلك "أقلية الاعتراض"، وهو ما كان يمنحها دورا في اختيار مستثمر جديد. كما أن الدولة الفرنسية كانت تحبّذ ألا تمتلك الشركة الإيطالية أغلبية الأسهم لوحدها، ولكن المحادثات التي استمرت عدة أسابيع فشلت.

فهل بدأت الحكومة الفرنسية الحالية موجة تأميمات في القطاعات غير المنتجة، أو تلك التي تعرف بعض الركود؟ يجيب الوزير لومير: "لا، فنحن لسنا في سنة 1981".

إذا كان الوزير الاشتراكي الأسبق أرنو مونتبورغ، الذي يتقاسم معه لومير "الروح الديغولية"، كما يقول، حاول تأميم مصنع صناعة الحديد في فلورانج، دونما نجاح، فقد استطاع لومير فرض تأميم مؤقت لحوض بناء السفن. ولكنه يشدد على أنه لم يتحول إلى الاشتراكية، كما يمكن أن يتصور البعض، لأنه "يجب الخروج من ردود الفعل الأيديولوجية. لأن القرار ليس يمينيا ولا يساريا، بل هو قرار من أجل فرنسا".

وعلى الرغم من أن هذا السياسي الفرنسي، القادم من اليمين، ومدير مكتب دومينيك دوفيلبان، لا يتفوه بكلمة "تأميم"، منذ أن أصبحت الحكومة الفرنسية تتحكم في مجموعة (STX)، منذ أن مارست حق الشفعة لمنع الشركة من الوقوع في براثن المجموعة الإيطالية، فينكانتييري Fincantieri. ويشدد الوزير الفرنسي على أن هذا الإجراء، الذي حظي بتأييد 70% من الفرنسيين في استطلاع للرأي، مقابل رفض 23% فقط، هو إجراء "مؤقت"، وهو ما يعني أن الأمر ليس تأميما، لأن هذا الأخير يستلزم التحكم في الشركة خلال وقت طويل، باعتبار أن الدولة تقوم بالأمر أفضل من أي قطاع خاصّ.